شِفَاءُ الغُلَّة في تحقيق مسألة أيّ المجعولة وصلة لأحمد بن مُحمَّد الحَمَوِيّ (ت : ١٠٩٨هـ =١٦٨٧م) –تحقيق-

أ. خالد عبد فزّاع

كلية التربية/ جامعة القادسية

الخلاصة :

هذه رسالة آستطاعَ موّلفها أن يجمع فيها أهم الأحكام النحوية المتعلّقة بأيّ المجعولة وصلة، مع حسن التعليل، إذْ كان يعّلل لكل مسألة يذكرها من آراء النحويين ومناقشاتهم في هذا الشأن. وقدِ آستفاد من كتب النحو، واللغة، والتفسير، وآستخلص منها مادة رسالته هذه، بعد أن أضاف إليها من خبرته بأساليب العربية، فجاءت رسالته شاملة جمعتْ كلَّ ما يحتاجه الطالب، والمدرّس، والباحث، والعالم في هذا المجال. جمع المؤّلف في رسالته هذه كتب السابقين الذين وصلته كتبهم، آتّكأ على بعضها، وآستعان ببعضها ناقداً، ومحلِّلاً ما أمكنه ذلك، لكنه بقي أسير تلك المصنّفات، وهذا أمر معتاد، فهو غير مجتهد، ولم يصل مرتبة الإمامة في النحو.

Healing the yield in the achievement of any question of the charge and the link studied by Ahmad bin Mohammed Al - Hamawi died ١٠٩٨ A.H. = ١٦٨٧ A.D.

Abstract

This study was able to collect the most important grammatical sentences outstanding in any collection and a link with good reasoning if he explains every issue mentioned by the views of the grammarians and their discussions in this matter has benefited from the books of grammar, language, interpretation and extract the material of this letter after adding from his experience with Arabic methods came his message comprehensive collected all the needs of the student, teacher, scholar and the world in this area

The author collected in his serpent is written by the ex-authors who have received their books relied on each other and used each other as critic and interpreter as possible, but he remained prisoner of these works, and this is usual, he is not diligent and did not reach his salary in the grammar .

مقدّمة التّحقيق

ترجمةُ المؤلِّف:

هو شهاب الدين أحمد بن السيد محمد مكي الحسيني الحَمَويّ، المصري الحنفي، عالم مشارك في أنواع من العلوم. تتلمذ للشيخ محمد بن علان (ت١٠٥٧هـ = ١٦٤٧م)، والشيخ عليّ الأجهوريّ (ت١٠٦٦هـ = ١٦٥٦م)، والشيخ أحمد البشبيشي (ت١٠٩٦هـ=١٦٩٣م)، وغيرهم. درّسَ بالقاهرة في المدرسة السليمانية، والمدرسة الحسينية. وخلّفَ بعد حياة علمية حافلة بالنشاط مجموعةً طيبة من الكتبِ، والرسائل في اللغة، والنحو، والأدب، والتفسير، وغيرها. وفيما يأتي بيان لموّلفاته التي وردت في الكتب التي ترجمت له:

- إتحاف أرباب الدراية بفتح الهداية.
- أعذب المشارب في السلوك والمناقب.
- بغية الأخلّة بتحرير مسألة الأهلة.
- تحفة الأكياس في تفسير: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾. (١)
- تذهيب الصحيفة بنصرة الإمام أبي حنيفة.

- تعليق القلائد على منظومة العقائد.
- تلقيح الفكر، شرح منظومة الأثر في الحديث.
- تنبيه الغبي على حكم كفاية الصبي.
- حاشية على الدرر والغرر لمنلا خسرو.
- حسن الابتهاج برؤية النبي (صلى الله عليه وسلم) ربّه ليلة المعراج.
- الدرّ المنظوم في فضل الروم.
- الدرّ النفيس في نسب الإمام محمد بن إدريس.
- درر العبارات وغرر الإشارات في تحقيق معاني الاستعارات.
- الروض الزاهر فيما يحتاج إليه المسافر.
- سمط الفوائد وعقال المسائل الشوارد، منظومة.
- شرح كنز الدقائق.
- شِفَاء الغُلّة في تحقيق مسألة أيّ المجعولة وصلة.
- عقود الحسان في قواعد مذهب النعمان، وشرحها.
- غمز عيون البصائر على محاسن الأشباه والنظائر لأبن نجم في الفروع.
- نسيم الروضة العطرة في تحقيق أنّ المعرفة لا تدخل تحت النكرة. وغيرها.
- وتوفي، رحمه الله تعالى، سنة ١٠٩٨ ثمان وتسعين وألف من الهجرة (١٦٨٧م). [٢]

توثيق نسبة المخطوطة:

أما نسبة هذه الرسالة إلى أحمد بن محمد الحمويّ، فلا يعتورها أدنى شكّ، وتتعزّز صحتها بأمور منها:

١. إثبات ٱسم أحمد بن محمد الحمويّ على المخطوطة، ونسبتها إليه صراحة.

٢. إنّه قد عزا غير واحد ٱسم هذه الرسالة لأحمد بن محمد الحمويّ، كـ:

أ- إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي ٥١/٢.

ب- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ١٦٥/١.

٣. ليس في نص الرسالة ما يمنع أن يكون إنشاؤه في زمان مؤلّفها، إذْ ليس في إشاراته الأدبية، والتاريخية ما يتجاوز العصر الذي عاش فيه مؤّلفها.

٤. لم أَرَ ما ينفي هذه النسبة، أو يضعفها.

وصفها:

اعتمدت في إخراج هذه الرسالة على نسخة وحيدة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود (جامعة الرياض سابقاً) تحت رقم ٦٧١ وقد رمزت لها بلفظ (الأصل). تقع هذه النسخة في سبع أوراق، وعدد أسطر كلّ صفحة خمسة وعشرون سطراً، وقد كتبت بخط نسخي معتاد واضح، وليس بها ضبط، ولكن بها أثر قراءة وتصحيح، لا تخلو من الأخطاء الكتابية، ويكتب الناسخ أحياناً في بعض السطور آخر حرف من آخر كلمة بعيداً عن بقية حروف الكلمة، وفي بعض هوامش صفحاتها تعليقات بخط الناسخ. وقد كتب في نهاية المخطوطة اسم الناسخ، وتاريخ النسخ. أوَّلها بعد البَسْملة، والحَمْدلَة، والصلاة على النبي قول المؤّلف: «فقد قال العلاَّمة ابن الكمال في شرحه على الهداية ... إلخ». [٣] وآخرها: «وإنما عدلوا عن القياس فيما إذا كان معرَّباً .... إلخ».[٤] وقد ورد عقب ذلك: « وقد برزت هذه المجلة من العدم إلى الوجود ... إلخ». [٥]

موضوعها وأسلوبها:

موضوع هذه الرسالة واضح من عنوانها الذي يحدّد موضوعها تحديداً دقيقاً. وقد تناولت هذه الرسالة ما يتعلَّق بأيّ المجعولة وصلة، وإيضاح الكثير من النكت النحوية المرتبطة بهذه المسألة. أمّا أُسلوب الرسالة، فقدِ ٱتّصف بالسهولة، والدّقَّة، والميل إلى الٱختصار، والإيجاز في صياغة الأحكامَ، وتقريب الأمثلة، وشّرح السبب، والاقناع بالحجَّة. وبهذا الأسلوب السَّهْل ٱستعرض المؤلف مطالب رسالته التي أَظهر فيها علميته النحوية الخاصة، والدقّة والإتقان في تأليفها.

قيمتها:

تظهر قيمة هذه الرسالة وأهميتها من كثرة الآراء المستقلة، إذْ كانَ المؤّلفُ في كثير من آرائه ذا شخصية مستقلة، فهو لم يكتفِ بالنقل عن العلماء، والردّ عليهم، فيسوق آراء النحويين، ثم يجتهد، فيفنّدها، ويسوق رأيه الخاص المستقل، وهو بهذا يختلف كما هو الحال عليه عند أكثر معاصريه. ومع أن مؤلّف الرسالة متأخر في الزمان، إلاَّ أنَّ رسالته غنية بالفوائد النحوية، ومصادره الكثيرة التي عاد إليها، جعلت رسالته حاوية جامعة بين الكتب والآراء معاً.

منهج التحقيق: راعيت في عملي الالتزام بأَهمِّ القواعد المعتمدة في تحقيق النصوص، فَسِرْتُ كما يأتي:

١- التزمتُ بالمحافظة على صورة النص كما ورد عن المؤلّف، ولم أتدخل فيه إلاَّ بالقدر اليسير الذي لا يمسّ جوهره.

٢- عرَّفت بالأعلام الواردة أسماؤهم في الرسالة تعريفاً موجزاً، وذكر بعض ترجماتهم ما أمكنني إلى ذلك سبيلاً.

٣- أشرتُ إلى مواضع كثير من الأقوال النحوية واللغوية في كتب أصحابها، أو في الكتب الموجودة فيها، إذا لم يتيسّر الحصول على مصنفات أصحابها.

٤- حَصرت الآيات القرآنية الكريمة بين قوسين متميّزين، وأشرت في الحاشية إلى اسم السورة، ورقم الآية، وضبطها على المصحف الشريف، إلاَّ إذا كانت إحدى القراءات القرآنية، فكتبتها مثلما أراد المؤلّف.

٥- حاولت على قدر الطاقة، عدم إثقال الهوامش، ومن ذلك الإشارة إلى الهوامش المكرَّرة بالرقم نفسه.

٦- أثبتّ أرقام أوراق المخطوطة إلى جانبها, ورمزت لوجه الورقة بالرمز (و)، ولظهرها بالرمز (ظ)، وأشرت بخط مائل (/) في وسط الكلام إلى انتهاء صفحة من الأصل المخطوط، وابتداء صفحة جديدة.

٧- حَصرت ما يقتضيه السياق بين قوسينِ مكسورينِ < >.

٨- قدَّمت للنص بترجمة للمؤلّف، وتوثيق نسبة المخطوطة، وموضوعها، وأهميتها، ومنهج تحقيقها، وأَرفقت بهذه المقدمة صوراً من المخطوطة للصفحتين الأولى، والأخيرة.

صورة الصّفحة الأولى (العنوان) من المخطوطة

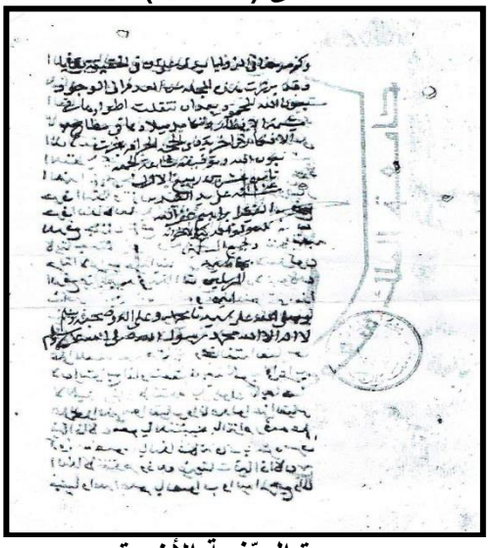

صورة الصّفحة الأخيرة

< نص المخطوطة>

هذا كتاب شِفَاءِ الغُلَّة في تحقيق مَسْأَلَة[٦] أَيَّ

المجعولة وصلة للإمام المُحقّق

الحَسِيب النَّسِيب السَّيّد

أَحْمد بن مُحمَّد الحَموِيّ

الحَنَفيّ رَحِمَه

الله تَعالى.

آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبهِ ثِقَتي حَمْداً لمَنْ فَتَقَ رَتْقَ الأَذْهان؛ لافْتضاضِ أَبكار مَعانٍ عنها يضيقُ نطاقُ البيان، وصلاةً، وسلاماً على رسوله مُحمَّد الذي أزالَ ببعثته غياهبَ الشكوكِ، وعلى آلهِ، وأَصحابه الذين سلكُوا في اتّباع هدْيه أَحسنَ السلوك.

وبَعْدُ؛ فقد قال العلَّامة ابن [٧] الكمال [٨] في شرحه على الهداية في كتاب الطهارة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿يا أَيّها [٩] الذين آمنوا إذا قُمْتُم إلَى الصَّلَاة﴾. [١٠]

يا: حرف نِداء [١١]، وأَيُّ: منادى مفرد معرفة، وها: مقحمة للتنبيه، على أَنَّ المنادى في الحقيقة هو الواقع بعده، وإنَّما فعلوا ذلك كراهة أَن يجمعوا بينَ يا، واللَّام، مثل قولك: يا الرجل، والذين: جمع الذي، وهو اسْم موصول وضع وصلة؛ لوصف المعارف بالجمل، وأَيّ ليسَ بمعرفة، فلا تصلح موصوفا يعنى بالمعرفة، فلابدَّ من موصوف مقدَّر، فيكون تقديره: يا أَيُّها [٩] القوم الذينَ آمنوا، أو: يا أَيُّها [٩] الناس./

أقولُ؛ وبالله التوفيق، وبيده الهداية إلى سواء الطريق: لا يخفى ما في كلامه من التدافع، فإنَّه حكم أَوَّلاً بأَنَّ أَيَّاً منادى مفرد معرفة, وثانياً بأَنّها ليست بمعرفة، فلا تصلح [١٢] موصوفاً؛ ومع هذا التدافع دعواه أَنَّ أَيَّاً المذكورة في الآية ليست بمعرفة مخالفُ لما صَرّحوا به من أَنَّ أَيَّاً في هذه الآية وأمثالها معرفة توصف بما فيه الأَلف، واللام، أو بموصول هما [١٣] فيه، أَو باسم إشارة، نحو: <قوله تعالى> [١٤] : ﴿يا أَيُّها [٩] الذي نُزِّل عَليه الذكر﴾ [١٥]، ونحو قول الشاعر[١٦] : <الطويل>

يا أَيُّها [١٧] النّابحُ السّيّد إنّني

على نَأْيِهَا مُسْتَبْسِلٌ مِنْ وَرَائِهَا [١٨]

ذكر ذلك العلامة الشهاب الشُّمُنِّي [١٩] ، وقال المحقّق الرضي [٢٠] في بحثِ الموصول: ((ولا أعرف كونها – يعني أيّا – معرفة موصوفة، إلاّ في باب النّداء [١١]؛ وأجازَ الأخفش [٢١] كونها نكرة موصوفة، يعني في غير النداء، كـ (مَا) في: مَرَرْتُ بأَيَّ مُعجبٍ لك))[٢٢]. انتهى.

وفي نهاية النهاية لقاضي القضاة محبّ الدين بن الشحنة [٢٣] أنّ الذين آمنوا صفة لأيّ؛ لإطباق النحاة على أن ما بعد أيّ صفة لها سواء كان موصولاً، أو غيره. وقال [٢٤] في الكتاب المذكور [٢٥]، قبيل هذا: أيّ اسم منادى في محل نصب، ولكنه بُني على الضّمّ، لأنَّه مفرد معرفة. انتهى.

وفي شرح الألفية للفاضل الأَشْمُوني [٢٦] : ((أيٌّ، إذا نُودِيَتْ، فهي نكرة مقصودة.))[٢٧] انتهى.

ومعلوم أن النكرة المقصودةَ معرفةٌ بالنداء؛[١١] لأنَّ المرادَ بالمعرفة، كما قال المحقّق الرضي[٢٠]: ما كان مقصوداً بنداء[١١]، تعَرَّفَ بالنداء[١١]، أو كانَ معرفةً قبله، نحو:/ يا وزيد، ويا جار.[٢٨]

٢و

وفي شرح الهادي: أَنَّ أَيَّا الواقعةَ في النداء[١١] نكرةٌ موضوعةٌ لبعض من كلّ، ثمَّ تَعَّرفَتْ بالنداء[١١]، وتوصل بها لنداء[١١] ما فيه أَلْ؛ وذو اللاَّم صفة لها، فهي وصلة له. انتهى. ولهذا قالَ المحقّق الرضي[٢٠]، كما تقدَّم: ((ولا أعرف كونها - يعني أَيّا – معرفة موصوفة، إلاّ في النّداء. [١١]))[٢٢]. انتهى.

هذا ولو أَرخينا العنان، وسلّمْنا أَنَّها نكرة: نظراً إلى ما قبل النداء[١١]، وإنَّ الموصوف بالذين معرفة مقدَّر تقديره: يا أيّها[٩] القوم الذين، فهذا الموصوف المقدَّر تعيَّن أَنْ يكونَ صفةً لأَيّ؛ لالتزامهم وصف أيّ الواقعة في النّداء[١١]، بأسم فيه الألف واللاّم، أَوْ بموصول هما[١١] فيه، أَو بموصول هما[١٣] فيه، أَو باسم إشارة؛ ليرتفع بذلك ما فيها من الإيهام، فقد وقع فيها قرينة من حيث لا يشعر.

وتحقيق الكلام في هذا المقام ما ذكره المحقّق الرضي[٢٠]، وهو هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء[١١]، واللام بشيء معين لعدم جواز اجتماعهما؛ لئَّلا تجتمع[٢٩] أَداتا تعريف على مُعرَّفٍ واحد، وهو لا يجوز، طلبوا اسمًّا مُبهماً غير دالٍّ على ماهية معيَّنة، محتاجاً في الدَّلالة عليها إلى شيء آخر، يقع النداء[١١] في الظاهر على هذا الاسم لشدَّة احتياجه إلى مخصّصه الذي هو ذو اللام.

وذلك أَنَّ من ضرورة المنادى أَن يكون متميّز الماهية، وإنْ لم يكنْ معلومَ الذاتِ، إذ لا معنى لنحو: يا شيءِ، ويا موجود؛ فوجدوا الاسم المتصف بهذه الصفة ((أَيّاً))، بشرط قطعه عن الإضافة، إذْ هي/ تخصّصه، نحو: أَيّ رجل، واسم الإشارة. ٢ ظ

وأَما لفظ شيء وما بمعناه، فانّهما، وإنْ كانا مبهمينِ، لكن لم يوضعا على أَن يزال إبهامهما بالتخصيص، بخلاف: أَيّ، واسْم الإشارة، فإنَّهما وُضعا مُبهمينِ مشروطاً إزالة إبهامهما بشيء.

أَمّا اسم الإشارة، فبالإشارة الحسّية أو بالوصف، وأَما أيّ، فبأسم آخر بعده. وأَمّا ضمير الغائب، فإنّه وضع مبهماً مشروطاً إزالة إبهامه، لكن بما قبله، وإنِ اتَّفقَ ذلك[٣٠]، فالأغلب أَنْ يكونَ منكراً، كما: رَبّه رَجُلاً، وأَمَا نحو: رأَيتُه زيداً، فقليل.

وأَمَّا الموصول، فإنَّه، وإن زالَ إبهامه بما بعده، لكنّه جملة. وإنَّما قطعت[٣١] أَيّ المتوصل بها[٣٢] عن الإضافة التي كانت تستحقها، لما ذكرنا، من قصد الإبهام الموجب معنى للتشويق. وأَيضاً لو لم تُقطع عن الإضافة، لكانَ منصوباً، وكذا ذُو اللاَّم الذي هو وصفه، فلم يمكن التنبيه بنصبه[٣٣] على كونه مقصوداً بالنداء[١١]، كما أَمكن بلزوم الرفع، وترك النّصْب، وإبدال هاء التنبيه من المضاف، كأَنَّه لم يكن يخلو من مضاف إليه، أَو من تنوين، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُم فَوْقَ بَعْض دَرَجات﴾[٣٤]. والقصد هنا الإبهام؛ وهاء التنبيه أيضاً تناسب النِّداء[١١]، إذ النّداء[١١] ايضاً تنبيه؛ ثُمَّ لكون اسم الإشارة أَوضح من أَيَّ وصف، أَيّ بها في بعض المواضع، كما في قوله[١٦]:/ <الطويل> ٣ و

يا أيها[١٧] الذابح السّيد أَنَّني

على نأيْها مستبسلٌ مِنْ وَرَائها[١٨]

كما تقدَّم؛ وقدِ التْزموا رفع اسْم الجنس الواقع صفة لـ((أَيّ)) يعني إذا كانَ معرباً سواء كان مرفوعاً بالضمَّة، أو ما ناب عنها، نحو: <قوله تعالى>[١٤] ﴿قل يا أَيّها[٩] الكافرون﴾ [٣٥]، ونقل ابن هشام [٣٦] عن بعضهم ((أنّه قُرِئ: ﴿قُلْ يا أَيُّها[٩] الكَافِرِينَ﴾[٣٥].))[٣٧]، وهذا، وإنْ كانَ القياس جواز نصبه أَيضاً، كما في: يا زيدُ الظريفَ، لكن نبَّهوا بالتزام رفعه على كونه مقصوداً بالنداء[١١]، فكأَنَّه باشره حرف النداء[١١]، وأَمَّا الظريف، في: يا زيدُ الظريفَ، فليس مقصوداً بالنداء، بَلِ المقصودُ به زيد[٣٨].

هذا زبدة ما في العشراتِ من كتب القوم، ومنه يتّضح لكَ، ويظهر أَنَّ ما ذكره العلاَّمة ابن[٧] الكمال[٨] من أَيًّا التي في هذه الآية، ليست بمعرفة، فلا تصلح موصوفاً، فلابدَّ من موصوف نقدّره، مع مدافعته لما قبله، لم يقله أحد، بل هو فرية بلا مرية، لما ذكرناه من النقل الصريح الصحيح.

فلذا، وقد رامَ بعضُ البصريين من فضلاء الأروام إصلاح عبارة ابن الكمال[٨] برقع التدافع بما ليسَ براقع، ومنه درّ القائل:

❁ ولَنْ يصلحَ العطَّارُ ما أَفسدَ الدَّهر[٣١] ❁

فقال: يمكن دفع التدافع بأن في أَيّ اعتبارين:

اعتبار الظاهر؛ وهو كونه معرفة، يعني بسبب ندائه، وبنائه على الضَّمَّ المقتضيين[٣٠]؛ لكونه معرفة.

واعتبار الواقع؛ وهو كونه نكرة، يعني قبل النداء/[١١] فكأَنَّ العلاَّمة ابن كمال باشا[٣٢] أشارَ بالأَوَّل للأَوَّل، وبالثاني للثاني، فعلى الأَول تكون الصفة، والموصوف معنى[٣٣] موافقاً. ٣ ظ

وعلى الثاني يقتضي أَن يكون الموصوف محذوفاً، ولا يلزمه أَنْ يكون منصوباً؛ لأَنَّه يلاحظ مع الأَوَّل، كما يدلّ عليه قوله: وأَيّ ليس بمعرفة، بالواو لا يَّا؛ والمثل هذا يكفي لرفع التدافع، فليتأمل. ثمَّ قال، ويؤيَّد تقريرنا قول عصام الدين[٣٤] رحمه الله تعالى عند قوله تعالى: ﴿يا أَيُّها[٩] الناسِ اعْبدوا ربَّكم﴾[٣٥]؛ على قول البيضاويّ[٣٦]، رحمه الله تعالى: ((وأَيّ: جعل وصلة إلى نداء[١١] المعرَّف باللام، فإنَّ إدخال "يا" عليه متعذِّر؛

لتعذّر الجمع بينَ حَرْفَي التعريف؛ فإنّهما كمثلين))[٣٧]، قال: وقوله: كمثلين؛ دون أن يقول، فإنهما مثلان؛ لأنَّ يا لا يلزمه التعريف، وقد يقصد به مجرَّد النداء[١١]، فلا بأسَ في جمعه مع اللاَّمِ مقصوداً به مجرَّد النَداء[١١]؛ لأنَّه ليس جمع مثلين، فالاحتراز عنه؛ لأنَّ فيه جمع الأمرين هما كمثلين. انتهى.

وأيضاً وقع في هذا الموضع في حواشي الشهاب[٣٨] أنَّه قال: وإنَّما قالَ كمثلين؛ لأنَّ يا ليست موضوعة للتعريف بأل، وكذا لا يتعرَّف المنادى في كلِّ موضع. انتهى.

ثم قالَ هذا البعض[٣٩]: وأمَّا جعلها نكرة صرفة، وإنْ أمكن، إلاَّ أنَّه لم يسمع قراءة النَّصْب، لا في القياس، ولا في الشواذّ. انتهى كلامه مع ما فيه من ركاكة التركيب، وزيادة بيان ما يحتاج إلى التبيان في كلامه.

أقول؛ وبالله التوفيق سالكاً نهجَ التَّحقيق: اِعْتبار أيّ معرفة/ إنَّما هو [بعد][٣٩] دخول حرفِ النداء[١١] عليها، وبنائها على الضمّ، كما قرّرْنا به كلامه سابقاً؛ ولهذا قال المحقّق الرضي[٢٠]؛ كما تقدَّم؛ ((ولا أعرفُ[٤٠] كونها – يعني أيًّا – معرفة موصوفة، إلاَّ في النَّداء[١١])) [٢٢]. انتهى. ٤و

واعتبار كونها نكرة إنّما هو قبلَ دخول حَرف النَّداء[١١], وكلّ من الاعتبارين يضادُّ الآخرَ، إذْ الأوَّل يوجب التعريف، والضمّ بناءً؛ والثاني يوجب التنكير، والنَّصْب إعراباً، وكلّ منَ التعريف، والتنكير، والضمّ بناءً، والنصب إعراباً مضادّ للآخر، والضدّانِ لا يجتمعا[ن] [٤١] وجوداً، ولا ملاحظة ومن هنا يتّضح عدم صحَّة قوله، ولا يلزمه أنْ تكونَ أيّ منصوبةً [٤٢] ؛ لأنَّه يلاحظ مع الأوَّل، ويسقط الاسْتدلال بالعطف بالواو، ودون أو. وإذا كان كذلك، فكيف يصحّ هذا الاعتبار، فاعْتبروا يا أُولي الأبصار، وليس فيما ذكره العصام[٣٤] من قول؛ لأن يا يلزمه التعريف.

ومن قول الشهاب[٣٨]: لأنَّ يا ليست موضوعة للتعريف كأل، فخرج تأييد هذا الاعتبار؛ لأنَّهما لم يريدا بذلك أن يا، هنا، منسلخة عن التعريف، بل مرادهما توجيه قول البيضاوي[٣٦]: ((فانهما كمثلين)) [٣٧]، دون أن يقول: مثلين، على أنَّ فيما [وجَّهَا] [٤٣] بهِ كلامَ البيضاويّ[٣٦] نظراً [لا يخفى أن نفي المثلية يصدق بما وجَّهاه، فتدبَّر للتسليم به][٤٤]، فإنَّ يا، كما تخرج عَنِ التعريف، وتتمحَّض للنِّداء[١١]، كذلك اللام تخرج عَنِ التعريف، فتكون لتحسين اللفظ، كما في الجامي [٤٥]، وللتعظيم، كما في الرضي[٢٠]؛ وتدخل على الأعلام المرتجلة مقارنة لوضعها، وعلى الأعلام المنقولة؛ للمحِ ما نقلت عنه، وهي في هذا كلّه لم تفدْ تعريفاً. ٤ ظ

والذي ظهر لي في توجيه كلام البيضاوي[٣٦] أنّ يا، واللاَّم ليس مثلينِ[٤٦] في التعريف من حيث أنَّ التعريف بالنِّداء[١١] غير التعريف باللام، بَلْ المُعرَّف بالنِدّاء[١١] أعرف من ذِي اللام، كما في التسهيل.[٤٧] وليسَ المحذورُ اجْتماعَ التعريفينِ المغايرينِ بدليل قولك: يا هذا، ويا عبدَ الله، ويا أَلله، ويا أَنت، بل الممتنع اجْتماع أَداتي التعريف مع حصول الاستغناء[٤٨] باللاَّم، كما حقَّقه الفاضل الرَّضي[٢٠]؛ وإذا كان كذلك، كان القياس من جواز اجْتماعهما؛ لعدم المماثلة بينهما في التعريف، وعدم الاسْتغناء[٥٠] عن أَحد التعريفينِ بالآخر، إلاَّ أَنّهما دليلا[نِ][٤٩] كمثلين؛ نظراً إلى أَصل التعريف، وإنْ تغايرَ تعريفُهما، وتفاوَت. هذا تحقيق توجيه ما قاله البيضاوي[٣٦]، فاغْتنمه، فإنَّه دقيق، وبالقبول حقيق.

عوداً إلى كلام ذلك البعض[٣٩]، فنقول: قوله: وأمّا جعلها نكرة صرفة لمح كلام ساقط، إذْ لا يتصوّر أنْ تكون[٥٠] هنا نكرة بعدَ دخول حرف النداء[١١] عليها، وملاحظتها قبل النداء[١١]، مع وجود حرف النِّداء[١١] ممتنع، كما تقدَّم.

وإذا كان كذلك، فأنَّى تَصُحُّ[٥١] دعوى الإمكان، سبحانك هذا بهتان. هذا وما ذكره العلاَّمة من [أَنَّ][٥٢] الذين جمع الذي فيه نَظَر؛ لأَنَّه اسْم جمع لا واحد له من لفظه؛ لأَنَّه مخصوص عن يعمّل، والذي عام له، ولغيره؛ ولو كانَ جمعاً له، لسَاوَاه، لأَنَّ دَلالة الجَمع لدلالة الواحد المكرَّر بالعطف، فالأَولى أَنْ/ يقال: والذين[٥٣] من أسماء[٥٤] الجموع، كذا قِيل؛ ونظر فيه ابن الصائغ[٥٥] بأنّ الذين يطلقون على العاقل، وغيره، فيجوز الجمع عليها مراداً[٥٧] بها العاقل، ولا يجمع على الذين مراداً[٥٧] بها غير العاقل، إلاَّ مُختلطاً، كالجمع بالواو، والنون في صفة العاقل، والمختلط به، لا المنفرد به، فيما لا يعقل. انتهى. ٥و

فإن قلتّ: يردّ عليه أَنَّ لو ثبته أنَّه يقول أَنَّ العالمين جمع عالم، ودُونَ ثبوت ذلك عنه خَرْطُ القَتَاد[٥٧]، إذْ له أَنْ يقول أَنَّه اسم جمع ولا واحد له من لفظه[٥٨]، كما قال المحقّق ابن هشام[٣٦]، وعلى فرض ثبوت ذلك عنه، فله أن يجيب بأَنَّه إنّما جمع بعد تخصيصه بالعقلاء[٥٨]، لكنَّه يحتاج للفرق بين العالمينَ، والذينَ.

أقول: والتحقيق في هذا المقام أَن يُقال أَنَّ الاسمَ الدالَّ على أَكثر من اثنين، إنْ كانَ موضوعاً للآحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف، فهو الجمع.

وإنْ كانْ موضوعاً للحقيقة ملغى فيه ٱعْتبار الفردية، فهو اسم جنس جمعي، كـ: تمر، وتمرة.

وإنْ كان موضوعاً لمجموع الآحاد، فهو أسم جمع سواء[٥٩] كانَ له واحد، كـ: ركْب، أَوْ لا؛ كـ: رَهْط؛ ومنه صيغة العالمين، فخذ ما أَتيتك، وكن من/ الشاكرين.

وههنا إشكال في هذا المقام نختم به هذا الكلام، وهو أَنَّ الرجلَ في قولك: يا أَيُّها[٩] الرَّجلُ؛ تابع معرف بالرفع، وكلّ حركة إعرابية، إنّما تحدثُ بعامل، ولا عامل يقتضي الرفعَ هُنا؛ لأَنَّ متبوعَه مبني لفظاً، ومنصوب محلاً، فلا وجه لرفعه[٦٠] ، كذا قاله بعض الفضلاء.

قال شيخنا[٦١] في حواشيه على تفسير القاضي[٣٦] بعد تعجبه من قصور اطلاع هذا الفاضل: إنَّ هذا البحث الذي ذكره منَ المسائل الواقعة بين أَبي نزار[٦٢]، وابن الشجري[٦٣]، وقد أطال الكلام فيها في الأَمالي بما حاصله [أَنَّ][٦٤] أبا نزار[٦٤] قال: إنَّها حركة بناء[٦٥] وقال موهوب[٦٦] إنَّها حركة إعراب، وتبعه ابن الشجري[٦٥] إنّها حركة اتباع، ومناسبة لضمَّة المنادى، ككسرة غُلامِي، فلا حاجة إلى أَن يقال أنّه لا يمكن التقصي عنه، إلاَّ أن يقال: بأَنَّ حركةَ الضمّ ليست إعراباً، بل اتباع لحركة البناء المشبهة للإعراب بالعروض، وإنما سمّيت رَفْعاً تجوزاً.[٦٧] انتهى. ٥ظ

أقول: ما ذكر أنَّه الحق من أنّها، أَيْ: حركة المرفوع الواقع صفة لأيّ حركة اتباع، أيْ: اتباع حركة الحرف الأخير من الكلمة لحركة الحرف الذي قبله، وهو الجيم هنا، منافٍ لِمَا علَّلوا به التزام الرفع، من أنّهم إنمّا التزموا ذلك تنبيهاً على كونه مقصوداً بالنداء[١١]، فكأنّه باشره حرف النداء[١١]، وغير متأتٍ في غير المثال المذكور، مثل: يا أيّها الفاضل. فالحق القول بالتقصي الذي( ) نفي الحاجة أسهل، والمتقصّي من هذا الإشكال هو المحقق الرضي[٢٠]، فإنه قال في شرح الكافية بعد كلامه: ثمَّ اعلمْ أنَّه إنما جاز/ الرفع مع المفرد، يعني المفرد الذي وقع وصفاً للمنادى المفرد المعرَّف المبني على الضمّ، وإنْ كان القياس النَّصّب؛ لأنَّ التوابع الخمسة[٦٨] إنَّما وضعت تابعةً للمعرب في إعرابه، لا للمبني في بنائه؛ أَلَا ترى أنَّك لا تقول: جَاءَني[٦٩] هؤلاء[٧٠] الكرامِ، بجرِّ الصِّفة، حَمْلاً على اللّفظ، بَلْ يجب رفعها حَمْلاً على المحلِّ، لكنّه لما كانت الضمَّة التي هي الحركة البنائية تحدثُ في المنادى بحدوث حرف النداء[١١]، وتزول بزواله، صارت كالرفع، وصار حرفُ النداء[١١] كالعامل لها، فلمشابهة الضمَّة[٧١] للرفع، جاز أن ترفع التوابع المفردة؛ لأنَّها كالتابعة للمرفوع، وقلَّل شيئاً من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء التي هي خلاف الأَصل، كونُ الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد؛ لأنَّه لو كان منادىً، لَتحرَّكَ بشبه الرفع، وهو الضمّ[٧٢]. انتهى. ٦و

وهذا غير خافٍ أَنَّ الاسْمَ الواقعَ صفة لأيّ، إذا كان مبنياً كالموصول، واسم الإشارة، لا يكونُ تابعاً لها على اللفظ؛ لعدم تأَتيه، ومخالفته القياس؛ لأَنَّ التوابعَ إنَّما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه، لا للمبني في بنائه، كما تقدَّم؛ بَلْ يكون تابعاً لها على المحلَّ الذي هو القياس، وإنَّما عدلوا عنِ القياس فيما إذا كانَ معرباً؛ للتنبيه بالتزام رفعه على كونه مقصوداً بالنداء( ) فكأنَّه قالَ باشره حرف النداء[١١]، كما تقدَّم، وذلك غير مُتأتٍ، فيما إذا كانَ مبنياً. والله أَعْلمُ بالصواب، وإليه المَرجع، والمَآب./ وكم من خافي الزوايا يدلّ على أَن في الحقيقة بقايا.

وقد برزتْ هذهِ المجلَّة مِنَ العدمِ إلى الوجود، بعونِ الله المحمود، بعد أنْ تنقلت أطوارها في مشيمة الأنظار، وتكامل ميلادها في مطارح الأَفكار، في آخرية ذي الحجَّة الحَرام، نجزت، بعون الله وتوفيقه، سابعة الجمعة٦ظ ثامن عشرين ربيع الأَوَّل سنة ١١٠٤ على يد العبد الفقير إبراهيم غفر الله له، ولوالديه ولإخوانه، ولجميع المسلمين بجامعية المرسلين، آمين، وصلى الله على سيّدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلَّم، لا إله إلاَّ الله، محمّد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

الهوامش

(١) سورة آل عمران / ٩٦.

(٢) ينظر: تاريخ عجائب الآثار للجبرتي ٨٥/١، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ١٦٤/١-١٦٥، ومعجم المطبوعات لسركيس ٣٧٥، ومعجم المؤلفين لكحالة ٢٥٩/١.

(٣) المخطوطة ١.

(٤) المخطوطة ٦ظ.

(٥) المخطوطة ٧.

(٦) في الأصل: مسيله.

(٧) في الأصل: بن (بإسقاط الهمزة خطأً)، والصواب ما أثبتّه.

(٨) هو محمد بن أحمد بن داود بن موسى بن مالك اللخمي، مقرئ، محدث، فقيه، ذو حظّ من اللغة والآداب، له: الممتع في تهذيب المقنع، وله شعر. ت٧٠٢ هـ.

(ينظر: الدرر الكامنة لأبن حجر العسقلاني ١٩٣/٣).

([٩]) في الأصل: يأيّها (بالرسم القرآني)، وهو جائز.

([١٠]) سورة المائدة/ ٦.

([١١]) في الأصل: ندا (بالقصر)، وهي لغة، وما أثبتّه هو الأشهر (أي بكسر النون مع المد).

([١٢]) في الأصل: يصلح، وما أثبته هو المناسب.

([١٣]) أَيْ: الألف، واللَّام.

([١٤]) زيادة يقتضيها سياق الكلام.

([١٥]) سورة الحجر/ ٦.

([١٦]) هو الفضل بن الأخضر.

([١٧]) في الأصل: مايها ذا.

([١٨]) شرح الحماسة للتبريزي ٤١٤/١، وفيه: ((ألا)) مكان ((يا))، والمقرّب لأبن عصفور ٢٤٣.

([١٩]) هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى التميمي، الداري، القسنطيني، مفسّر، محدّث، فقيه، أصولي، متكلّم، نحوي، له: أوفق المسالك لتأدية المناسك، والمنصف من الكلام على مغني ابن هشام في النحو، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك في النحو، وغيرها. ت ٨٧٢هـ.

(ينظر: بغية الوعاة للسيوطي ٣٠٨/١، والبدر الطالع للشوكاني ٨٢/١).

([٢٠]) هو محمد بن الحسن الاستراباذي، السمنائي، نزيل النجف، نحوي، صرفي، متكلّم، منطقي، له: حاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام، وشرح الشافية لأبن الحاجب في الصرف، وشرح الكافية لابن الحاجب في النحو، ت٦٨٦ هـ.

(ينظر: بغية الوعاة ١٧/٢، وأعيان الشيعة للعاملي ٣٨٩/١٣، وهدية العارفين ١٣٤/٢).

([٢١]) هو الأخفش الأوسط؛ سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي، نحوي، لغوي، عروضي، له: الاشتقاق، وكتاب الأوسط في النحو، ومعاني القرآن، وغيرها. ت٢١٥هـ.

(ينظر: إنباه الرواة للقفطي ٣٦/٢، وبغية الوعاة ٣٥/٢، ووفيات الأعيان لأبن خلّكان ٣١٧/٢).

([٢٢]) شرح الكافية ١٤٢/٣.

([٢٣]) هو محمد بن محمد بن محمود بن غازي بن أيوب التركي الأصل، الحلبي، الحنفي، فقيه، أصولي، مفسّر، فرضي، أديب، ناظم، نحوي، مؤرخ، أفتى، ودرّس وتولّى قضاء الحنفية، له: روض الناظر في علم الأوائل والأواخر، وشرح الكشاف للزمخشري في التفسير، ونهاية النهاية في شرح الهداية، وغيرها. ت٨١٥هـ.

(ينظر: البدر الطالع ١٣٨/٢، وهدية العارفين ١٨٠/٢، ومعجم المؤلفين ٦٨٩/٣).

([٢٤]) أَي: محب الدين بن الشحنة.

([٢٥]) يريد: نهاية النهاية.

([٢٦]) هو علي بن محمد بن عيسى الأشموني، الشافعي، فقيه، أصولي، مقرئ، نحوي، متكلّم، ناظم؛ له: شرح ألفية ابن مالك، ونظم جمع الجوامع في الأصول، ونظم منهاج الدين للحليمي في شعب الإيمان. ت٩٢٩ هـ.

(ينظر: معجم المؤلفين ٤٠٧/٢، وما ذكره بشأنه من مراجع).

([٢٧]) شرح الأشموني ٣٤/٣.

([٢٨]) ينظر: شرح الكافية ٣١٥/١.

([٢٩]) في الأصل: يجتمع، والمناسب ما أثبتّه.

([٣٠]) يريد: إزالة إبهامه بما بعده.

([٣١]) في الأصل: قطع، وما أثبته هو المناسب.

([٣٢]) أَيْ: المتوصل بها إلى نداء ذي اللام.

([٣٣]) كتب قبلها: بوصفه، ثم استدرك الناسخ ذلك، فضرب عليه.

([٣٤]) سورة الزخرف/ ٣٢.

([٣٥]) سورة الكافرون/ ١.

([٣٦]) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الخزرجي، من أئمة العربية، له: أوضح المسالك، وشذور الذهب، ومغني اللبيب، وغيرها. ت٧٦١هـ.

(ينظر: بغية الوعاة ١٠٤/٢، والبدر الطالع ٢٧٦/١).

([٣٧]) شرح شذور الذهب لابن هشام ٣٩٢.

([٣٨]) ينظر: شرح الكافية ٣٨٨/١ – ٣٤٢.

(٣٩) يريد: قوله تعالى: ﴿قل يا أيّها الكافرون﴾ (سورة الكافرون/١).

(٣٠) في الاصل: المقتضين (بياء واحدة)، وهو خطأ كتابي، والصواب ما اثبته.

(٣١) لم أعثر له على نسبة.

(٣٢) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا الرومي، عالم مشارك في الكثير من العلوم، له: الإيضاح في شرح الإصلاح، وحاشية على الكشاف للزمخشري، والمهمات في فروع الفقه الحنفي، وغيرها. ت٩٤٠هـ.

(ينظر: معجم المؤلفين ١٤٨/١، وما ذكره بشأنه من مراجع).

(٣٣) في الأصل: معنا، وهو خطأ كتابي، والصواب ما أثبتّه.

(٣٤) هو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفرائيني، من علماء خراسان، وما وراء النهر، له: حاشية على شرح آداب السمرقندي في آداب البحث، وشرح الكافية في النحو، وميزان الأدب في الصرف والنحو والبيان، وغيرها. ت٩٥١ هـ.

(ينظر: معجم المؤلفين ٦٧/١).

(٣٥) سورة البقرة /٢١.

(٣٦) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، الشيرازي، الشافعي، قاضٍ، عالم بالفقه والتفسير، والأصلين، والعربية، والمنطق، والحديث، له: أنوار التنزيل وأسرار التأويل في التفسير، وشرح المطالع في المنطق، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول، وغيرها. ت٦٨٥ هـ.

(ينظر: طبقات الشافعية للسبكي ٣٢٥/٤، والبداية لأبن كثير ٣٠٩/١٣، وبغية الوعاة ٨٩/٢).

(٣٧) تفسير البيضاوي ٣٥/١.

(٣٨) هو أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، المصري، الحنفي، لغوي، أديب، مشارك، له: شرح درَّة الغوَّاص في أوهام الخواص للحريري، وطراز المجالس، وعناية القاضي وكفاية الراضي، وهو حاشية على تفسير البيضاوي، وغيرها: ت ١٠٦٩هـ.

(ينظر: سلافة العصر لابن معصوم ٤٢٠، وهدية العارفيْن ١٦٠/١)

(٣٩) ينبغي أن يقال: بعض (بدون أل)؛ لأنها من الألفاظ الملازمة للإضافة.

(للاستزادة ينظر: لسان العرب لابن منظور (بعض): ١١٩/٧).

([٣٩]) سقطت من متن الأصل. والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل (بين السطرين).

([٤٠]) في الأصل: أعرفها، سهواً، وقد أفدت الصواب من شرح الكافية للرضي ١٤٢/٣.

([٤١]) سقطت من المتن، والكلمة تقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل (بين السطرين).

([٤٢]) في الأصل: منصوباً، وما أثبته هو المناسب.

([٤٣]) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.

([٤٤]) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.

([٤٥]) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشيرازي، عالم مشارك في العلوم العقلية والنقلية، له: تفسير القرآن الكريم، والدرة الفاخرة في تحقيق مذهب الصوفية والحكماء والمتكلمين في وجود الواجب، وشرح الكافية لابن الحاجب في النحو المشهور بالجامي، وغيرها، ت ٨٩٨هـ.

(ينظر: البدر الطالع ٢٢٨/١، وهدية العارفين ٥٣٤/١).

([٤٦]) أعاد الناسخ بعدها كتابة (ليس)، ثم استدرك ذلك، فضرب عليها.

([٤٧]) للاستزادة ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٥/١.

([٤٨]) في الأصل: الاستغنا.

([٤٩]) زيادة تقتضيها الكلمة، وقد أفدت ما أثبتّه من سياق الكلام.

([٥٠]) في الأصل: يكون، وما أثبته هو المناسب.

(٥١) في الأصل: يصح، وما أثبتّه هو المناسب.

(٥٢) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل (بين السطرين).

(٥٣) في الأصل: اللذين، وهو خطأ كتابي، والصواب ما أثبته.

(٥٤) في الأصل: أسما.

(٥٥) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الأشبيلي، علامة وقته في العربية، له: شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، ت ٦٨٠ هـ. (ينظر: بغية الوعاة ٢١٧/٢، وهدية العارفين ٧١٣/١).

(٥٦) في الأصل: العقلا.

(٥٧) هذا الكلام مأخوذ من المثل. دُونَ ذلك خَرْطُ القَتَاد، ويُضرب للأمر دونه مانع. والقَتَاد: شجر له شوك كالإبر. (ينظر: مجمع الأمثال للميداني ٤٦٧/١، ولسان العرب (قتد): ٣٤٢/٣).

(٥٨) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ٧٣.

(٥٩) في الأصل: سوا.

(٦٠) مطموس بعضها، بسبب التصوير، وقد أفدت ما أثبته من سياق الكلام.

(٦١) يريد: الشهاب الخفاجي، وقد تقدم التعريف به في الهامش رقم (٣٨).

(٦٢) هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار البغدادي، الشافعي، عرف بملك النحاة، وهو الذي لقّب نفسه بذلك، وكان بارعاً في النحو، ت٥٦٨هـ. (ينظر: إنباه الرواة ٣٤٠/١، وطبقات الشافعية ٤٠/٤).

(٦٣) هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني، البغدادي، أديب، نحوي، صرفي، عالم بأشعار العرب وأيامها وأحوالها، له: الأمالي، وشرح التصريف الملوكي لابن جني، وشرح اللمع لابن جني في النحو. ت٥٤٢هـ. (ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي ٩٥٢/٥، وبغية الوعاة ٣٢١/٢).

(٦٤) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.

(٦٥) يراجع: أمالي ابن الشجري ٣٦٣/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ١١١/٣.

(٦٦) هو ابن الجواليقي: موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن البغدادي، أديب لغوي، مشارك في بعض العلوم، له: تكملة إصلاح ما تغلط به العامة، وشرح أدب الكاتب، والمُعَرَّب من الكلام الأعجمي، وغيرها. ت٥٤٠هـ.

(٦٧) للتوسع يراجع: أمالي ابن الشجري ٣٦٥/٢.

(٦٨) يريد: ١- الصفة (النعت)، و٢- عطف النَّسَق، و٣- عطف البيان، و٤- التوكيد، و٥- البَدَل.

(٦٩) في الأصل: جآني، وهو خطأ كتابي، والصواب ما أثبتّه.

(٧٠) في الأصل: هؤلا (بالقصر).

(٧١) كتب بعدها: للمرفوع، بسبب انتقال النظر، وقد أستدركه الناسخ، فضرب عليه، مثبتاً الصواب.

(٧٢) ينظر: شرح الكافية ٣٣٠/١.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

١. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ)، وضع حواشيه غريد الشيخ، الطبقة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

٢. أَعيان الشيعة: محسن الأمين، حقّقه وأَخرجه وعلَّق عليه حسن الأمين، الطبعة الخامسة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

٣. أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحَسنيّ العلوي، (ت٥٤٢ هـ)، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٤. إنباه الرواة على أنباه النحاة: القِفْطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، (ت٦٢٤هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

٥. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني، محمد بن علي، (ت١٢٥٠هـ)، وضع حواشيه خليل المنصور، الطبعة الأولى، دار الكتاب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

٧. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، ت١٢٣٧هـ=١٨٢٢م، ضبطه وصحّحه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

٨. تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)؛ القاضي ناصر الدين أبو سعيد عبد الله ابن عمر بن محمد الشيرازي، (ت٧٩١هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٩. الدُّرَر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي ابن محمد، (ت٨٥٢هـ)، ضبطه وصحّحه الشيخ عبد الوارث محمد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

١٠. سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل عصر: ابن معصوم، السيد علي صدر الدين المدني، الطبعة الثانية، مطابع علي بن علي، الدوحة، قطر، ١٣٨٢هـ=١٩٦٣م.

١١. شرح الأشموني، أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى ، (ت٩٠٠هـ)، على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩١٤هـ=١٩٩٨م.

١٢. شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين، محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسي، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، جيزة – مصر، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

١٣. شرح ديوان الحماسة لأبي تمام: الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد ابن حسين بن بسطام الشيباني، (ت٥٠٢هـ)، كتب حواشيه غريد الشيخ، وصنع فهارسه العامة أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

١٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، (ت٧٦١هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

١٥. شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي، محمد بن الحسن، (ت٦٨٦هـ)، قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

١٦. طبقات الشافعية الكبرى: السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، (ت٧٧١هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

١٧. لسان العرب: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، الأفريقي، المِصْري، دار صادر، بيروت، (د.ت).

١٨. مجمع الأمثال: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن ابراهيم، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

١٩. معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة: جمعه ورتَّبه يوسف اليان سركيس، مطبعة سركيس، مصر، ١٣٤٦هـ = ١٩٢٨م.

٢٠. المعجم المُفَهْرس لألفاظ القرآن الكريم؛ ووضعه محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة، مطبعة ظهور، النجف الأشرف، العراق، ١٣٨٤هـ.

٢١. معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، كحالة، عمر رضا، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.

٢٢. المقرَّب ومعه مثل المقرب: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، الحضرمي، الأشبيلي، (ت٦٦٩هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٢٣. هدية العارفين، أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين: اسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول، ١٩٥١، (أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان).

٢٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، (ت٦٨١هـ)، حقَّق أصوله وكتب هوامشه د. يوسف علي طويل، د. مريم قاسم طويل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.